الفهرس

مقدمة 3

فصل تمهيدي: نشأة القانون المدني وتطوره، ومحاولة تحديد ماهية الالتزام..... 7

الفرع الأول: نشأة القانون المدني وتطوره 9

الفرع الثاني: مدخل عام للنظرية العامة للالتزام..... 16

المبحث الأول: تعريف الالتزام..... 16

المطلب الأول: الالتزام رابطة قانونية..... 17

الفقرة الأولى: معنى الرابطة القانونية المحددة لماهية الالتزام

حسب منهج التحليل الصوري..... 18

الفقرة الثانية: معنى الرابطة القانونية المحددة لماهية الالتزام

حسب منهج التحليل المادي..... 20

المطلب الثاني: الالتزام رابطة شخصية 24

المطلب الثالث: الالتزام رابطة محلها عمل ذو قيمة مالية..... 27

المبحث الثاني: تقسيمات الالتزام..... 29

المطلب الأول: تقسيم الالتزام من زاوية المحل المجبر على أدائه عند تنفيذه. 29

المطلب الثاني: تقسيم الالتزام من زاوية طبيعة المحل فيه..... 31

المطلب الثالث: تقسيم الالتزام من زاوية المحل فيه من حيث نوعه 35

المطلب الرابع: تقسيم الالتزام من زاوية المحل فيه من حيث طبيعته..... 36

المطلب الخامس: تقسيم الالتزام من زاوية محله في علاقة بنتيجة

سلوك المدين عند تنفيذه للالتزام 37

المطلب السادس: تقسيم الالتزام من زاوية مدى تعلق الزمن في تكوينه 38

المبحث الثالث: الأسباب المنشئة للالتزام..... 39

المطلب الأول: ترتيب مصادر الالتزام حسب القانون الروماني..... 40

المطلب الثاني: ترتيب مصادر الالتزام حسب القانون المدني الفرنسي القديم. 41

المطلب الثالث: ترتيب مصادر الالتزام حسب نظرية بلانيول 42
المطلب الرابع: تصنيف مصادر الالتزام حسب التقنينات الحديثة ونظريات بعض الفقه المعاصر..... 45
المطلب الخامس: تصنيف مصادر الالتزام حسب قانون الالتزامات والعقود المغربي 48

القسم الأول:
العقد مصدر إرادي أول للالتزام

الباب الأول: تحديد العقد من حيث تعريفه وأساسه وأنواعه 50
الفصل الأول: تعريف العقد..... 51
الفصل الثاني: أساس العقد 56
المبحث الأول: الأصول التاريخية لمبدأ سلطان الإرادة..... 57
المبحث الثاني: أسس مبدأ سلطان الإرادة 66
المطلب الأول: الأسس الفلسفية لمبدأ سلطان الإرادة 66
الفقرة الأولى: الأسس الفلسفية لمبدأ سلطان الإرادة المستقاة من أفكار جان جاك روسو... 67
الفقرة الثانية: الأسس الفلسفية لمبدأ سلطان الإرادة المستقاة من أفكار إيمانويل كونت 69
المطلب الثاني: الأسس الاقتصادية لمبدأ سلطان الإرادة..... 72
المبحث الثالث: نقد مبدأ سلطان الإرادة في ضوء القيود المستحدثة..... 75
الفصل الثالث: أنواع العقود..... 79
أولا: تقسيم العقد من زاوية تنظيمه..... 80
ثانيا: تقسيم العقد من زاوية الحرية التعاقدية 81
ثالثا: تقسيم العقد من زاوية طريقة تكوينه 83
رابعا: تقسيم العقد من زاوية محله..... 87
خامسا: تقسيم العقد من زاوية مدته 92

الباب الثاني: تكوين العقد 95
الفصل الأول: العناصر اللازمة لقيام العقد قياما صحيحا 99
الفرع الأول: الوجود الصحيح للرضى 100
المبحث الأول: وجود الرضى 100
المطلب الأول: وجود الرضى يتحقق بتوفر أشخاصه 101
الفقرة الأولى: منشأ فكرة النيابة وتطورها 102
الفقرة الثانية: تحديد ماهية النيابة في التعاقد من حيث تعريفها وأنواعها 105
أولا: تحديد النيابة في التعاقد من خلال تعريفها 105
ثانيا: تحديد النيابة في التعاقد من خلال أنواعها 107
1 – أنواع النيابة في التعاقد بحسب مصدرها 107
II – أنواع النيابة في التعاقد بحسب آثارها 110
الفقرة الثالثة: تحديد أحكام النيابة في التعاقد من خلال شروطها وآثارها 112
أولا: شروط النيابة في التعاقد 112
1 – الشروط الجوهرية المشتركة في تكوين النيابة بغض النظر عن أنواعها 113
II – الشروط التي تصبح بها النيابة القائمة بأركانها نيابة تامة 118
ثانيا: آثار النيابة في التعاقد 121
I – آثار النيابة في علاقة النائب بالغير 121
II – آثار النيابة في علاقة المنوب عنه بالغير 122
III – آثار النيابة في علاقة النائب بالمنوب عنه 123
1 – الآثار الخاصة بالنائب في علاقته بالمنوب عنه 123
2 – الآثار الخاصة بالمنوب عنه في علاقته بالنائب 128
المطلب الثاني: وجود الرضى يتحقق بعدم تخلفه 129
المطلب الثالث: وجود الرضى يتجلى بصيغة دالة عليه، صريحة أو ضمنية 135
الفقرة الأولى: التثبت من وجود صيغة الرضى وفهمها 136
أولا: فهم صيغة الرضى بالنظر إلى مضمونها كتعابير صحيحة عن الإرادة بالتعاقد 136

1 – التعبير عن الإرادة على التعاقد بالقول 137
II – التعبير عن الإرادة على التعاقد بالفعل 144
ثانيا: فهم صيغة الرضى بالنظر إلى وضوحها كمدلول 145
1 – صيغة الرضى من زاوية فهم مدلولها تعبير صريح 146
II – صيغة الرضى من زاوية فهم مدلولها تعبير غير صريح 148
الفقرة الثانية: تكييف صيغة الرضى 151
أولا: الإيجاب، أول وصف قانوني للتعبير عن الإرادة بالتعاقد 151
1 – تعريف الإيجاب وتحديد خصائصه 152
II – أنواع الإيجاب 161
III – سقوط الإيجاب 165
ثانيا: القبول، ثاني وصف قانوني للتعبير عن الإرادة بالتعاقد، يقابل الإيجاب 169
1 – تعريف القبول 169
II – خصائص القبول 171
المطلب الرابع: تحقق التراضي وانعقاد العقد يتم باقتران القبول بالإيجاب في زمان ومكان معينين 178
الفقرة الأولى: التعاقد بين طرفين حاضرين في مجلس العقد 179
الفقرة الثانية: التعاقد بين طرفين غائبين بالمراسلة 179
الفقرة الثالثة: التعاقد بين طرفين غائبين بواسطة وسيط «رسول» 190
الفقرة الرابعة: التعاقد بين طرفين غائبين بوسيلة آلية من شأنها أن توصل الإيجاب والقبول بين الموجب والقابل فور صدورهما كالتليفون والبرق والتيلكس والفاكس 191
الفقرة الخامسة: التعاقد بين طرفين غائبين بشكل إلكتروني 192
المبحث الثاني: صحة الرضى 193
المطلب الأول: صحة الرضى تتحقق بتوافر أهلية أداء كاملة للمتعاقد 194
الفقرة الأولى: تحديد ماهية الأهلية من حيث تعريفها وذكر أنواعها 195
الفقرة الثانية: الأهلية وأثرها على التصرفات القانونية 196

أولا: أسباب الحجر وأثره على الأهلية 196
ثانيا: حكم التصرفات القانونية التي يجريها المحجور 202
1 – حكم التصرفات القانونية التي يجريها المحجور عديم الأهلية..... 202
II – حكم التصرفات القانونية التي يجريها المحجور ناقص الأهلية..... 205
المطلب الثاني: صحة الرضى تتحقق بالخلو من عيوب الإرادة..... 211
الفقرة الأولى: الغلط..... 212
أولا: الغلط، مفهومه وتطوره 212
ثانيا: النظريات القانونية في الغلط 214
1 – النظرية التقليدية في الغلط 214
II – النظرية الحديثة في الغلط..... 216
ثالثا: موقف قانون الالتزامات والعقود المغربي من فكرة الغلط..... 217
1 –الغلط في القانون 217
II – الغلط في الواقع 219
الفقرة الثانية: التدليس..... 223
أولا: مفهوم التدليس، وتمييزه عن ما يشتبه به من أوصاف 223
ثانيا: العناصر اللازمة لقيام التدليس 225
1 – استعمال المدلس طرقا أو وسائل احتيالية..... 225
II – كون الوسائل الاحتيالية هي التي دفعت المتعاقد الآخر إلى التعاقد..... 227
III – صدور الوسائل الاحتيالية عن المدلس أو كونه عالما بها 229
الفقرة الثالثة: الإكراه..... 232
أولا: مفهوم الإكراه..... 232
ثانيا: شروط قيام عيب الإكراه 234
1 – استعمال وسيلة من وسائل الإكراه للضغط على شخص..... 234
II – كون الوسيلة المستعملة في الإكراه ولدت رهبة في نفس المكره، دفعته
إلى التعاقد 238

III – كون المقصود من الرهبة المتولدة في نفس المكره تحقيق غرض غير مشروع 239
الفقرة الرابعة: الغبن..... 242
أولا: تحديد مفهوم الغبن..... 242
ثانيا: حالات إبطال العقد للغبن..... 245
الفقرة الخامسة: حالة المرض والحالات الأخرى المشابهة «الغبن الاستغلالي» 249
الفرع الثاني: مضمون الرضى (المحل والسبب)..... 252
المبحث الأول: محل الالتزام العقدي..... 252
المطلب الأول: تحديد محل الالتزام العقدي من حيث تعريفه وتمييزه..... 252
المطلب الثاني: شروط المحل..... 255
الفقرة الأولى: وجود المحل يتحقق بعدم تخلفه 255
الفقرة الثانية: شروط المحل القانونية..... 258
أولا: وجوب كون المحل مشروعا..... 259
1 – يجب أن يكون المحل مما يجوز التعامل فيه 259
II – يجب أن لا يكون المحل مخالفا للنظام العام والآداب العامة..... 261
ثانيا: أن يكون المحل ممكنا لا مستحيلا 264
ثالثا: أن يكون المحل معينا أو قابلا للتعيين..... 266
1 – تعيين الأشياء القيمية 266
II – تعيين الأشياء المثلية..... 267
المبحث الثاني: سبب الالتزام العقدي..... 270
المطلب الأول: تحديد سبب الالتزام العقدي من حيث تعريفه وأساسه..... 271
الفقرة الأولى: تحديد سبب الالتزام العقدي من حيث تعريفه وتمييزه..... 271
الفقرة الثانية: تحديد سبب الالتزام العقدي من حيث أساسه 272
أولا: نشأة وتطور نظرية السبب..... 273
ثانيا: النظرية التقليدية للسبب..... 275
ثالثا: النظرية الحديثة للسبب 279

المطلب الثاني: شروط سبب الالتزام العقدي في ضوء قانون الالتزامات والعقود المغربي 281
أولا: أن يكون سبب الالتزام موجودا 282
ثانيا: أن يكون سبب الالتزام مشروعا 283
ثالثا: أن يكون سبب الالتزام حقيقيا 285

الفصل الثاني: الجزاء المترتب عن إخلال العناصر اللازمة لقيام العقد قياما صحيحا 287

الفرع الأول: البطلان جزاء مترتب عن الإخلال بركن من الأركان اللازمة لقيام العقد، أو في الحالات الخاصة التي يقررها القانون 288

المبحث الأول: أسباب البطلان في قانون الالتزامات والعقود المغربي 288

المطلب الأول: البطلان جزاء مترتب عن الإخلال بركن من الأركان اللازمة لقيام العقد 288
المطلب الثاني: البطلان المترتب بمقتضى نص في القانون 297

المبحث الثاني: دعوى البطلان في قانون الالتزامات والعقود المغربي 300

المبحث الثالث: آثار البطلان 302

المطلب الأول: أثر البطلان فيما بين المتعاقدين 302
أولا: انتقاص العقد الباطل 303
ثانيا: تحول العقد الباطل 304
ثالثا: تعويض المتضرر من بطلان العقد إذا كان سبب البطلان راجعا إلى خطأ المتعاقد الآخر 305
المطلب الثاني: أثر البطلان نحو الغير 308

الفرع الثاني: الإبطال جزاء مترتب عن الإخلال بشرط من شروط صحة العقد، أو في الحالات الخاصة التي يقررها القانون 312

المبحث الأول: أسباب الإبطال في قانون الالتزامات والعقود المغربي 312

المطلب الأول: حالة إبطال العقد لنقصان أهلية أحد المتعاقدين، أو تعيب إرادته بعيب من عيوب الإرادة. 312

الفقرة الأولى: حالة إبطال العقد لنقصان أهلية أحد المتعاقدين 313
الفقرة الثانية: حالة إبطال العقد لتعيب إرادة أحد المتعاقدين..... 317
المطلب الثاني: إبطال العقد بمقتضى نص في القانون 323
المبحث الثاني: دعوى الإبطال في قانون الالتزامات والعقود المغربي..... 325
المبحث الثالث: آثار العقد القابل للإبطال..... 327
الباب الثالث: آثار العقد وزواله..... 331
الفصل الأول: المبادئ المهيمنة على تنفيذ العقد 333
الفرع الأول: القوة الملزمة للعقد كمبدأ مهيمن على تنفيذه..... 334
المبحث الأول: مبدأ القوة الملزمة للعقد إزاء المتعاقدين..... 334
المطلب الأول: قاعدة العقد شريعة المتعاقدين ومبدأ حسن النية في تنفيذ العقد ... 334
المطلب الثاني: انصراف أثر العقد إلى الخلف العام التعاقدي..... 336
المبحث الثاني: مبدأ القوة الملزمة للعقد إزاء القاضي..... 339
المطلب الأول: دور القاضي في تفسير العقد وتأويله..... 339
الفقرة الأولى: تحديد ماهية تفسير العقد وبيان حالاته..... 340
أولا: تحديد ماهية تفسير العقد 340
ثانيا: حالات تفسير العقد..... 342
I – حالة العقد غامض الدلالة..... 342
II – حالة العقد واضح الدلالة 344
الفقرة الثانية: آليات تفسير العقد 345
أولا: العوامل المساعدة على تفسير العقد..... 346
I – العوامل الداخلة في الصيغة التعاقدية 346
II – العوامل الخارجة عن الصيغة التعاقدية..... 348
ثانيا: دور الإرادة الظاهرة والباطنة في تفسير العقد 349
I – دور الإرادة الظاهرة في تفسير العقود 349
II – دور الإرادة الباطنة في تفسير العقود..... 350

III -حالة الشك في التفسير 351
المطلب الثاني: دور القاضي في تعديل العقد ومشكل نظرية الظروف الطارئة في القانون الخاص المغربي..... 352
الفقرة الأولى: مفهوم وتطور نظرية الظروف الطارئة 352
أولا: مفهوم نظرية الظروف الطارئة..... 352
ثانيا: تطور نظرية الظروف الطارئة..... 355
الفقرة الثانية: شروط نظرية الظروف الطارئة والآثار المترتبة عليها. 358
أولا: شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة 359
ثانيا: آثار نظرية الظروف الطارئة في تنفيذ الالتزامات 363
الفرع الثاني: الأثر النسبي للعقد كمبدأ مهيمن على تنفيذه 366
المبحث الأول: مبدأ الأثر النسبي للعقد في مواجهة الأغيار 366
المطلب الأول: مبدأ الأثر النسبي للعقد في مواجهة الخلف الخاص والدائنين..... 366
الفقرة الأولى: سريان العقد في مواجهة الخلف الخاص..... 366
الفقرة الثانية: سريان العقد في مواجهة الدائنين..... 369
المطلب الثاني: أثر العقد بالنسبة للغير بالمعنى الضيق..... 370
الفقرة الأولى: التعاقد لحمل الغير على القيام بعمل..... 371
أولا: الالتزام عن الغير على شرط إقراره إياه، صورة أولى للتعاقد لحمل الغير على القيام بعمل..... 371
1 – الالتزام عن الغير على شرط إقراره إياه، محاولة في التعريف..... 371
II – أحكام الالتزام عن الغير شرط إقراره إياه، والآثار المترتبة عنه.. 371
ثانيا: التعهد عن الغير صورة ثانية للتعاقد لحمل الغير على القيام بعمل..... 374
1 – ماهية التعهد عن الغير من خلال تحديد مفهومه وطبيعته، وبيان خصائصه 374
II – شروط التعهد عن الغير وآثاره..... 377
الفقرة الثانية: الاشتراط لمصلحة الغير..... 379
أولا: تحديد الاشتراط لمصلحة الغير من حيث تعريفه وأنواعه 382

1 – تعريف الاشتراط لمصلحة الغير 382
II – أنواع الاشتراط لمصلحة الغير 384
ثانيا: أحكام الاشتراط لمصلحة الغير 389
1 –شروط الاشتراط لمصلحة الغير 389
II – آثار الاشتراط لمصلحة الغير 395
المبحث الثاني: الصورية في العقد 400
المطلب الأول: ماهية الصورية 400
الفقرة الأولى: مفهوم الصورية، وأنواعها 400
الفقرة الثانية: شروط الصورية 403
المطلب الثاني: آثار الصورية والدعوى فيها 405
الفقرة الأولى: آثار الصورية 405
أولا: آثار الصورية بين المتعاقدين، وخلفهما العام 405
ثانيا: آثار الصورية بالنسبة للغير 406
الفقرة الثانية: دعوى الصورية 407
أولا: مفهوم دعوى الصورية، والإثبات فيها 408
ثانيا: التقادم في دعوى الصورية 412
الفصل الثاني: الامتناع عن تنفيذ العقد 415
الفرع الأول: الامتناع المقصود عن تنفيذ العقد 415
المبحث الأول: المسؤولية العقدية 415
المطلب الأول: ماهية المسؤولية العقدية، من حيث مفهومها وعناصر قيامها 415
الفقرة الأولى: مفهوم المسؤولية العقدية وشروطها 416
الفقرة الثانية: أركان المسؤولية العقدية 417
أولا: الخطأ العقدي 418
ثانيا: الضرر العقدي 426
ثالثا: العلاقة السببية بين الخطأ العقدي والضرر 429

المطلب الثاني: آثار المسؤولية العقدية، والأحكام المتعلقة بالاتفاق على تعديل قواعدها 431
الفقرة الأولى: التعويض أثر أساسي من آثار المسؤولية العقدية 431
أولا: التحديد القانوني للتعويض "التعويض الجزافي" 432
ثانيا: التقدير الاتفاقي للتعويض في المسؤولية العقدية 432
ثالثا: التقدير القضائي للتعويض 437
الفقرة الثانية: الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية العقدية، والاستثناءات الواردة عليها 439
أولا: الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية العقدية 439
ثانيا: آثار شرط الإعفاء من المسؤولية العقدية، والاستثناءات الواردة عليها 442
المبحث الثاني: الدفع بعدم التنفيذ 447
المطلب الأول: الدفع بعدم التنفيذ، محاولة في تحديد الماهية 447
الفقرة الأولى: الدفع بعدم التنفيذ محاولة في التعريف والتمييز 447
الفقرة الثانية: الشروط التي يقوم بها الدفع بعدم التنفيذ 452
المطلب الثاني: آثار الدفع بعدم التنفيذ 454
الفقرة الأولى: آثار الدفع بعدم التنفيذ بين الأطراف 454
الفقرة الثانية: آثار الدفع بعدم التنفيذ بالنسبة إلى الغير 456
الفرع الثاني: الامتناع غير المقصود عن التنفيذ 457
المبحث الأول: الامتناع غير المقصود عن التنفيذ الراجع إلى سبب أجنبي عن المتعاقدين 457
المطلب الأول: الامتناع غير المقصود عن تنفيذ العقد الراجع إلى القوة القاهرة أو الحادث الفجائي 457
المطلب الثاني: الامتناع غير المقصود عن تنفيذ العقد الراجع إلى مطل الدائن 461
المطلب الثالث: الامتناع غير المقصود عن تنفيذ العقد الراجع إلى خطأ الغير 462
المبحث الثاني: تحمل تبعة الهلاك 463

الفصل الثالث: زوال العقد وانقضاؤه 465
الفرع الأول: زوال العقد بصورة جزئية أو كلية 466
المبحث الأول: زوال العقد بصورة جزئية 466
المبحث الثاني: زوال العقد بصورة كلية 467
المطلب الأول: زوال العقد بصورة كلية بسبب الرجوع في العقد 467
المطلب الثاني: زوال العقد بصورة كلية بسبب الإقالة الاختيارية 468
الفرع الثاني: زوال العقد بسبب فسخه وانفساخه 471
المبحث الأول: زوال العقد بسبب فسخه 471
المطلب الأول: تعريف الفسخ وتحديد شروطه، وبيان أنواعه 471
الفقرة الأولى: تعريف الفسخ وتحديد شروطه 471
الفقرة الثانية: أنواع الفسخ 474
أولا: الفسخ القضائي 474
ثانيا: الفسخ الاتفاقي 476
ثالثا: الفسخ بإرادة منفردة 478
المطلب الثاني: آثار الفسخ 481
الفقرة الأولى: أثر الفسخ بين المتعاقدين 481
الفقرة الثانية: أثر الفسخ بالنسبة للغير 485
المبحث الثاني: زوال العقد بسبب انفساخه 486

القسم الثاني:
الإرادة المنفردة مصدر إرادي ثان للالتزام

الباب الأول: الإرادة المنفردة وتنظيمها في الفقه الإسلامي والتشريعات المدنية 492
الفصل الأول: الإرادة المنفردة في الفقه الإسلامي والتشريعات المدنية المقارنة ... 499
المبحث الأول: الإرادة المنفردة في الفقه الإسلامي 499
المبحث الثاني: اختلاف النظريات القانونية والتشريعات المدنية في الأخذ بالإرادة المنفردة كمصدر للالتزام 497

الفصل الثاني: الإرادة المنفردة في قانون الالتزامات والعقود المغربي..... 505
الباب الثاني: الوعد بجائزة الموجه إلى الجمهور، صورة نموذجية للإرادة المنفردة..... 511
الفصل الأول: الوعد بجائزة الموجه إلى الجمهور: ماهيته، خصائصه وشروطه 513
المبحث الأول: ماهية الوعد بجائزة الموجه إلى الجمهور وخصائصه 513
المبحث الثاني: شروط الوعد بجائزة الموجه إلى الجمهور..... 516
الفصل الثاني: آثار الوعد بجائزة الموجه إلى الجمهور..... 520
المبحث الأول: آثار الوعد بالجائزة الموجه إلى الجمهور المحدد المدة..... 520
المبحث الثاني: آثار الوعد بالجائزة الموجه إلى الجمهور غير المحدد المدة.... 521
الفهرس 523